بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه وتستغفره، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدىٰ ودين الحق، ليظهر علىٰ الدين كله، وكفىٰ بالله شهيداً.

أما بعد:

فإني أحمد الله تعالىٰ ـ الذي بنعمه تتم الصالحات ـ أن يسَّر إنجاز هٰذا العمل الكبير، وأعان علىٰ إتمام هٰذا الجامع الذي حوىٰ بين دفتيه أمات كتب السُّنَّة. وهي الكتب التسعة، التي قدمها علماء هٰذه الأمة علىٰ غيرها، إذ هي الأرومة والأصل لما سواها من كتب السُّنَّة المطهرة.

وهٰذا الكتاب ثمرة لجهد متواصل استمر طيلة سنوات عديدة، وهو عمل جديد في بابه، إخراجاً وترتيباً وتوثيقاً، لم أسبق إليه فيما أعلم.

وقد جاء ـ بحمد الله وتوفيقه ـ مستوفياً لما يتطلع إليه كل طالب علم من مثل هٰذا الكتاب، الذي أتوقع أن يكون مرجعاً لكل من ينشد معرفة السُّنَّة النبوية المطهرة.

والله أسأل، أن يتقبله ويجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المسؤول.

وفي هٰذه المقدمة أربعة مباحث:

الأول: في بيان وجوب العلم بالسُّنَّة.

الثاني: وفيه ترجمة مختصرة للأئمة أصحاب الكتب التسعة.

الثالث: وفيه بيان مكانة الكتب التسعة.

الرابع: وفيه بيان ما تضمنه هٰذا الكتاب، وكيف تمّ جمعه.

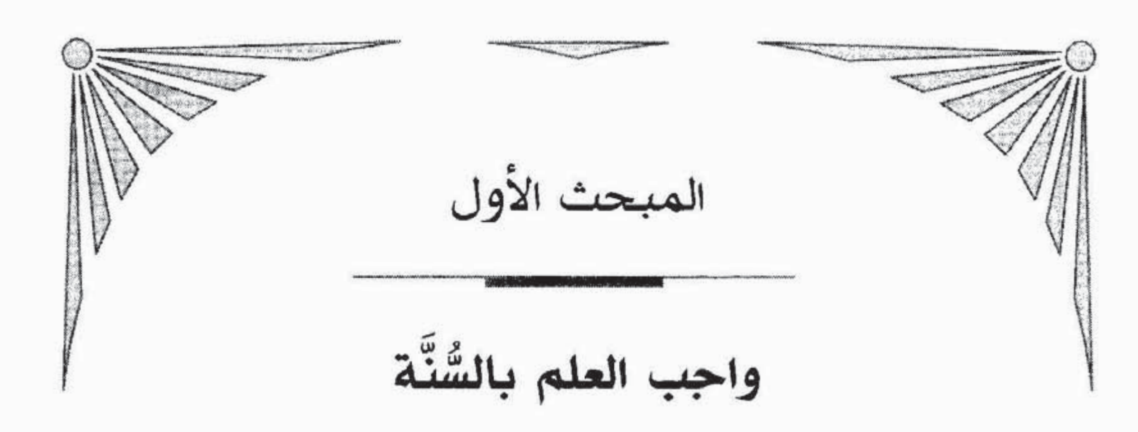
هٰذا، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

١٩ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ

٢٠١٣/٣/١م

وَكَتَبَهُ

صَالِح بن أَحْمَد بُوبِسِر الشَّامِيّ



المبحث الأول

واجب العلم بالسُّنَّة

١ ـ مكانة السُّنَّة:

من المعلوم أن الإسلام يقوم علىٰ القرآن والسُّنَّة، فهما مصدر هٰذا الدين الحنيف، وعليهما يقوم تشريعه، وعنهما تصدر تعاليمه.

فالقرآن الكريم، هو المنهج والدستور.

والسُّنَّة الشريفة، هي الشارحة والمبينة لهٰذا الكتاب الحكيم.

ومن حكمته تعالىٰ، أن جعل هٰذا البيان لكتابه، بياناً حيّاً، يتمثل في واقع عملي، يتعامل مع معطيات الحياة، ويعيش كل أجوائها.. وليس مجرد نصوص تشرح كلمات غامضة، أو تبين عبارات استغلق علىٰ الفهم إدراك معناها.

وكان المبين ﷺ إنساناً، يعيش مع الناس حياتهم بكل ما فيها، من فرح وسرور، وآلام وأحزان، ومشقة وتعب.. وفقر وغنىٰ...

فكان قوله بياناً، أمراً كان أم نهياً.

وكان فعله بياناً، في الرضا والغضب.. في العادات والعبادات.

وكان إقراره بياناً.

إنه بيان حيّ، يفهمه كل الناس؛ لأنه واقع منظور، ويدرك أغواره كل ذي لب بحسب ما رزق من فهم ووعي وعلم.

وقد نصّ القرآن الكريم علىٰ هٰذه المهمة ـ البيانية، والتفسيرية، والتبليغية ـ للرسول ﷺ في آيات كثيرة، منها:

قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وقوله تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وكان من نعمه تعالىٰ علىٰ المسلمين، أن حفظت السُّنَّة لهم كل ما صدر عنه ﷺ.

٢ ـ معرفة السُّنَّة ضرورة وواجب:

فيحسن من كل مسلم ـ وقد تبيّن له تلك المكانة السامية للسُّنَّة المطهرة ـ أن يبادر للتعرف علىٰ أكبر قدر ممكن منها، حتىٰ تكون أقواله وأفعاله.. تطبيقاً لما جاء به هٰذا الدين الحنيف.

وفي هٰذا يقول الإمام ابن القيم:

«وإذا كانت سعادة العبد في الدارين معلقةً بهدي النبي ﷺ، فيجب علىٰ كل من نصح نفسه، وأحب نجاتها وسعادتها، أن يعرف

من هديه وسيرته وشأنه ما يخرج به عن الجاهلين به، ويدخل به في عداد أتباعه وشيعته وحزبه، والناس في هٰذا بين مستقل ومستكثر ومحروم، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[١].

ثم يضع لنا الإمام ابن القيم الغاية التي ينبغي علىٰ المسلم أن يسعىٰ للوصول إليها بهٰذا الشأن فيقول: «علىٰ المسلم أن يجعل النبي ﷺ إمامه ومعلمه، وأستاذه وشيخه وقدوته ـ كما جعله الله نبيه ورسوله وهادياً إليه ـ فيطالع سيرته ومبادئ أمره، وكيفية نزول الوحي عليه، ويعرف صفاته وأخلاقه، وآدابه في حركاته وسكونه، ويقظته ومنامه، وعبادته، ومعاشرته لأهله وأصحابه، حتىٰ يصير كأنه معه من بعض أصحابه»[٢].

هٰكذا.. حتىٰ يصير كأنه معه من بعض أصحابه.

أصحابه الذين عاشوا معه فرأوا تصرفاته وأعماله وسمعوا أقواله.. فتأسَّوا به في كل ما صدر عنه..

ولا يصل المسلم إلىٰ هٰذه المنزلة إلا بعد معرفة واسعة بالسُّنَّة، التي نقلت لنا كل ما صدر عنه ﷺ، وكلما اتسعت هٰذه المعرفة وصاحَبَها التطبيق والتأسي به ﷺ كلما اقترب من الغاية أكثر وأكثر..

وهٰذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ يسهل الوصول إلىٰ هٰذه المعرفة المطلوبة في يسر وسهولة والحمد لله رب العالمين.

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ٦٩).

(٢) «مدارج السالكين» (٣/ ٢٦٨).



المبحث الثاني

تراجم الأئمة

هٰذه تراجم مختصرة للأئمة أصحاب الكتب التسعة. رأيت أن لا تخلو هٰذه المقدمة منها.

١ ـ الإمام مالك
٩٣ ـ ١٧٩هـ

هو أبو عبد الله مالك بن أنس الحميري الأصبحي، إمام دار الهجرة.

ولد في المدينة سنة (٩٣هـ)، وتوفي فيها سنة (١٧٩هـ)، كان جريئاً في الحق، بعيداً عن الحكام والأمراء.

كان عظيم المحبة لرسول الله ﷺ، حتىٰ كان لا يركب دابة في المدينة، احتراماً لأرض دفن فيها النبي ﷺ.

وقال: ما أفتيت حتىٰ شهد لي سبعون أني أهل لذٰلك.

وسُعِيَ به إلىٰ جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، وقيل له: إنه لا يرىٰ خلافتكم، فضربه سبعين سوطاً، ولما ورد المنصور المدينة أراد أن يقيده منه، فقال: والله ما ارتفع سوط منها عن بدني؛ إلا وقد جعلته في حل لقرابته من رسول الله ﷺ.

أرسل إليه هارون الرشيد ـ لما قدم المدينة ـ في أن يأتي إليه ويقرأ عليه «الموطأ»، فقال للرسول: أقرئه السلام وقل له: إن العلم يؤتىٰ ولا يأتي.. فأتاه الرشيد وسمع منه.

قال الإمام الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم.

وقيل: إنه بكىٰ في مرض موته وقال: والله! لوددت أني ضربت في كل مسألة أفتيت بها، وليتني لم أُفتِ بالرأي.

ولما مات، قال ابن عيينة: ما ترك علىٰ وجه الأرض مثله[١].

ويعد الإمام مالك من الأوائل الذين دوّنوا الحديث الشريف ورتبوه علىٰ الأبواب. وكتابه «الموطأ» له نسخ متعددة، تنسب إلىٰ تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم، وأشهرها وأحسنها ـ كما يقول الكتاني ـ رواية يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير الليثي الأندلسي، وإذا أطلق «موطأ مالك» فإنما ينصرف إليها[٢].

وقد أثنىٰ علىٰ الموطأ كثيرون، منهم: الإمام الشافعي حيث قال: «ما علىٰ ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك».

وقد وضع الإمام مالك «موطأه» علىٰ نحو عشرة آلاف حديث. فلم يزل ينظر فيه في كل سنة، ويسقط منه، حتىٰ بقي هٰذا.

وقال مالك: عرضت كتابي علىٰ سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة،

---

(١) عن كتاب «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي.
(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٣).

فكلهم واطأني عليه، فسميته «الموطأ»[1].

وقد اختلفت الأقوال في عدد أحاديثه، وفي الحكم عليها..

وقد ذهب الجلال السيوطي إلىٰ أنه ما من مرسل في «الموطأ» إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب أن «الموطأ» صحيح كله لا يستثنىٰ منه شيء.اهـ[2].

وقال الأبهري: جملة ما في «الموطأ» من الآثار عن الرسول ﷺ وعن الصحابة والتابعين (١٧٢٠) حديثاً، والموقوف منها (٦١٣)، ومن التابعين (٢٣٥).

وقال الغافقي: اشتمل كتابنا هـٰذا علىٰ (٦٦٦) حديثاً، وهو الذي انتهىٰ إلينا من سند «موطأ مالك»، وهـٰذا عدا البلاغات، وأقوال الصحابة والتابعين.

وقال ابن حزم في كتاب «مراتب الديانة»: أحصيت ما في «الموطأ»، فوجدت من «المسند» خمسمائة ونيف، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهَّنها جمهور العلماء.

وعقب اللكنوي علىٰ ذٰلك بقوله: قلت مراده بالضعف: اليسير.. وليس فيه حديث ساقط ولا موضوع، كما لا يخفىٰ علىٰ الماهر[3].

---

(١) مقدمة فؤاد عبد الباقي لكتاب «الموطأ».

(٢) المرجع قبله.

(٣) «الموطآت» لمؤلفه نذير حمدان (ص١٩١)، دار القلم.

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل
١٦٤ ـ ٢٤١هـ

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني. ولد ببغداد سنة (١٦٤هـ).

كان إماماً في الحديث وضروبه، إماماً في الفقه ودقائقه، إماماً في السُّنَّة ودقائقها، إماماً في الورع وغوامضه، إماماً في الزهد وحقائقه.

قال الحافظ عبد الغني: ولد ببغداد ونشأ بها، ومات بها، ورحل إلىٰ الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة في سبيل طلب العلم.

وسمع من: سفيان بن عيينة، ويحيىٰ القطان، وهيثم بن بشير، ومعتمر بن سليمان، ووكيع بن الجراح وغيرهم.

ورویٰ عنه: عبد الرزاق بن همام، ويحيىٰ بن آدم، والشافعي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود.

ورویٰ الترمذي عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه.

ورویٰ النسائي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عنه.

ورویٰ ابن ماجه عن محمد بن يحيىٰ الذهلي عنه.

وغيرهم كثير.

قال يحيىٰ بن معين: دخلت علىٰ أبي عبد الله أحمد بن حنبل فقلت له: أوصني، فقال: لا تحدث «المسند» إلا من كتاب.

وقال الإمام أحمد: إذا جاء الحديث في فضائل الأعمال وثوابها تساهلنا في إسناده، وإذا جاء الحديث في الحدود والكفارات والفرائض تشددنا فيه.

قال الربيع: كتب إليه الشافعي من مصر، فلما قرأ الكتاب بكىٰ، فسألته عن ذٰلك فقال: إنه يذكر أنه رأىٰ النبي ﷺ وقال: اكتب إلىٰ أبي عبد الله أحمد بن حنبل، واقرأ عليه السلام مني، وقل له: إنك ستمتحن علىٰ القول بخلق القرآن، فلا تجبهم، نرفع لك علماً إلىٰ يوم القيامة، قال الربيع: فقلت له: البشارة، فخلع عليَّ قميصه، وأخذت جوابه، فلما قدمت علىٰ الشافعي وأخبرته بالقميص قال: لا نفجعك به، ولٰكن بلَّه وادفع إلي ماءه حتىٰ أكون شريكاً لك فيه.

وقد دعي إلىٰ القول بخلق القرآن فلم يجب، فضرب وحبس وبقي سجيناً مدة ثمانية وعشرين شهراً.

قال ابن المديني: إن الله تعالىٰ أيّد هٰذا الدين بأبي بكر يوم الرِّدة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة.

قال الإمام الشافعي: «ما خلفت ببغداد أفقه ولا أورع من أحمد».

وقال ابن معين: «والله ما تحت أديم السماء أفقه من أحمد بن حنبل».

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ربيع الأول سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين، وحضر جنازته خلق كثير[١].

---

(١) عن كتاب «شذرات الذهب».

وكتابه «المسند» كتاب كبير، جليل الشأن، قضىٰ الإمام معظم حياته في جمعه وتدوينه، وكانت له رحلاته ـ كما رأينا ـ في هٰذا السبيل، فسافر إلىٰ بلدان كثيرة.

وطريقة «المسند»: هي جمع أحاديث كل صحابي علىٰ حدة، بغض النظر عن موضوعها.

ويحدثنا الشيخ شعيب الأرنؤوط عن مكانة هٰذا الكتاب، فيقول:

«استقطب «مسند الإمام أحمد» اهتمام العلماء في كافة الأمصار والأعصار، وضربوا لسماعه أكباد الإبل، ولقي من حفاوتهم وعظيم اعتنائهم وحرصهم علىٰ قراءته أو قراءة جزء منه، ما يقضي منه المرء العجب العجاب، بل إن بعضهم قد حفظه كله بالرغم من أنه يقرب من ثلاثين ألف حديث، وما ذاك إلا لأن هٰذا «المسند» قد حوىٰ معظم الحديث النبوي الشريف ـ المصدر الثاني من مصادر شريعة الإسلام ـ فقد جمعه مؤلفه رضي الله عنه وانتقاه ليكون مثابة للناس وإماماً، وصرح بذٰلك فقال: عملت هٰذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سُنَّة رسول الله ﷺ رجع إليه، وهٰكذا كان، فقد رزق هٰذا «المسند» من الشهرة والقبول ما لم ينله كتاب آخر من المسانيد»[1].

ومع كل هٰذه العناية من العلماء.. فقد ظل بعيداً عن أيدي طلبة العلم، ولعل السبب الرئيس في ذٰلك هو طريقته التي يصعب معها

(١) مقدمة طبعة مؤسسة الرسالة.

الرجوع إلىٰ حديث يطلبه الباحث، وبخاصة إذا كان هٰذا الحديث من رواية المكثرين من أمثال: أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة . . ﷺ.

ومن أتيح له قراءة الكتاب سوف تستوقفه الأمور التالية:

- إدراج أحاديث بعض الصحابة في مسانيد غيرهم.
- تكرار بعض الأحاديث سنداً ومتناً.
- تفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع في «المسند».
- تباعد روايات الحديث الواحد عن بعضها، بحيث يفصل بينها أكثر من ألف حديث.

ولعل السبب في ذٰلك هو ما أوضحه شمس الدين ابن الجزري في «المصعد الأحمد» بقوله:

«إن الإمام أحمد شرع في جمع هٰذا «المسند»، فكتبه في أوراق مفردة، وفرقه في أجزاء مفردة علىٰ نحو ما تكون المسوَّدة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي علىٰ حاله».

وهو قول يوافقه عليه كل من قرأ «المسند».

وإزاء هٰذا الواقع الذي يجعل «المسند» بعيد المنال علىٰ الرغم من وجوده في مكتباتنا، كان من المستحسن القيام بعمل موثق يجعل هٰذا الكتاب الجليل الشأن سهل المتناول قريب المأخذ حتىٰ تعم الفائدة منه، ولا يكون قاصراً علىٰ المختصين من العلماء.

وأرجو أن يكون في هٰذا العمل ما يجعله في متناول أيدي جميع طلاب العلم.

٣ ـ الإمام البخاري
١٩٤ ـ ٢٥٦هـ

هو محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله، أصله فارسي، كان جدّه المغيرة مولىٰ لإسماعيل الجعفي، والي بخارىٰ، فانتسب إليه بعد إسلامه.

ولد ببخارىٰ سنة (١٩٤هـ) ونشأ يتيماً، وأخذ يحفظ الحديث، وهو دون العشر.

وقد جرت له في بغداد حادثة تشهد له بالذكاء والحفظ والضبط، وذٰلك أن عدداً من علماء الحديث أرادوا امتحانه، فعمدوا إلىٰ مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، ودفعوها إلىٰ عشرة رجال، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم أن يلقوها علىٰ البخاري إذا حضر، فلما سمعها، جعل يقول بعد كل حديث: لا أعرفه. ولما فرغوا التفت إلىٰ الأول منهم وقال: أما حديثك الأول فهو كذا، والثاني كذا.. حتىٰ انتهىٰ من المائة، وهو يذكر الحديث كما طرح عليه خطأ ثم يذكره صحيحاً، وقد رد كل متن إلىٰ إسناده.. فأذعنوا له بالفضل.

كان جاداً في التأليف والتحصيل، سمع من نحو ألف شيخ، وله آراء فقهية مشهورة، كان شديد الورع، مهذب العبارة مع المخالفين له، كان يقول فيمن يريد جرحه من الساقطين والمتروكين: فيه نظر، أو سكتوا عنه.

قال: صنفت كتاب «الصحيح» في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالىٰ.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري.

واتفق العلماء علىٰ أن كتابه «الصحيح» هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالىٰ.

توفي رحمه الله ليلة الفطر لغرة شوال سنة ست وخمسين ومائتين في «خرتنك» قرية من قرىٰ سمرقند[١].

٤ ـ الإمام مسلم
٢٠٤ ـ ٢٦١هـ

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وهو عربي الأصل من بني قشير، وهي قبيلة عربية معروفة. ولد سنة (٢٠٤هـ).

طلب العام صغيراً، وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم، وكان البخاري من جملة مشايخه، وكان من أشد الناس إخلاصاً له.

رحل إلىٰ الحجاز والعراق والشام ومصر، وقدم بغداد أكثر من مرة.

وروىٰ عنه الترمذي وغيره.

وقال مسلم: صنفت هٰذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

قال في «العبر»: مسلم بن الحجاج الحافظ، أحد أركان

(١) عن كتاب «شذرات الذهب».

الحديث، وصاحب «الصحيح»، وكان صاحب تجارة وله أملاك وثروة، وحج سنة عشرين ومائتين، فلقي القعنبي وطبقته.

توفي رَحِمَهُ الله في رجب سنة (٢٦١هـ) بنيسابور[1].

٥ ـ الإمام أبو داود
٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ

هو سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، فهو عربي من الأزد، والسجستاني نسبة إلىٰ سجستان.

ولد سنة (٢٠٢هـ) وتلقىٰ العلم علىٰ علماء بلده، ثم ارتحل وطوَّف بالبلاد في تحصيل الرواية، وتحصيل الدراية، فزار العراق والجزيرة والشام ومصر، ودخل بغداد مراراً، وروىٰ «سننه» فيها، وأخذ أهلها عنه، وعرضها علىٰ أحمد فاستجادها واستحسنها.

ثم نزل البصرة بطلب من الأمير أبي أحمد الذي جاء إلىٰ منزله في بغداد واستأذن عليه، ورجاه أن يتخذ البصرة وطناً، ليرحل إليه طلبة العلم من أقطار الأرض، فتعمر بسببه، فإنها قد خربت وهُجرت لما جرىٰ عليها في فتنة الزنج، وتوفي فيها سنة (٢٧٥هـ).

وهو من تلاميذ الإمام أحمد ويحيىٰ بن معين، ومن أساتذة النسائي والترمذي.

قال ابن حبان: أبو داود، أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً.

---

(١) عن كتاب «شذرات الذهب».

وقال إبراهيم بن إسحاق: أُلينَ لأبي داود الحديث كما أُلينَ لداود الحديد، وقد أثنىٰ العلماء علىٰ كتابه «السنن» ثناءً كبيراً.

قال ابن قيم الجوزية: صار كتابه حَكَماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضىٰ المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتّبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطّراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء.

وقد شرح سنن أبي داود كثير من العلماء، من أشهرهم: الإمام الخطابي المتوفّىٰ (٣٨٨هـ) في كتابه «معالم السنن» وهو مطبوع.

٦ ـ الإمام الترمذي
٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ

هو محمد بن عيسىٰ بن سورة، أبو عيسىٰ. ولد سنة (٢٠٩هـ) في قرية بوغ من قرىٰ ترمذ علىٰ نهر جيحون.

سمع الحديث من البخاري وغيره من مشايخ بخارىٰ، وقد طوَّف في طلب الحديث في خراسان والعراق والحجاز، ثم رجع إلىٰ وطنه، واستقرَّ فيه.

كان آية في الحفظ والذكاء، وكان إماماً ثقة حجة، ورعاً زاهداً، ترك عدداً من الكتب، وكان ضريراً، عمي في آخر حياته، توفي في بلده سنة (٢٧٩هـ).

قال أبو عيسىٰ: عرضت هـٰذا الكتاب علىٰ علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به واستحسنوه.

وقال: ما أخرجت في كتابي هٰذا إلَّا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء.

وقد شرح «جامع الترمذي» عدد من العلماء، منهم: ابن العربي في كتابه «عارضة الأحوذي»، والسيوطي في كتابه «قوت المغتذي»، والمباركفوري في «تحفة الأحوذي».

٧ ـ الإمام النسائي
٢١٥ ـ ٣٠٣هـ

هو أبو عبد الرحمٰن، أحمد بن شعيب النسائي الخراساني. والنسائي نسبة إلىٰ «نَسا» بفتح النون، قرية بخراسان.

ولد سنة (٢١٥هـ) بنَسا، وطلب العلم، وسمع من أئمة الحديث في عصره، وطوَّف من أجل ذٰلك في خراسان والعراق والشام والحجاز ومصر والجزيرة، وقد استوطن مصر إلىٰ سنة (٣٠٢هـ)، ثم انتقل إلىٰ دمشق، ومات في الرملة من فلسطين سنة (٣٠٣هـ).

صنّف النسائي كتاب «السنن الكبرىٰ» وأهداه إلىٰ أمير الرملة، فطلب إليه أن يميز له الصحيح من غيره، فصنّف له «السنن الصغرىٰ» وسماها: «المجتبىٰ من السنن».

وظل الكتابان «السنن» و«المجتبىٰ» يتداولهما أهل العلم، ويقرؤونهما، ويعزون إليهما، حتىٰ القرن الحادي عشر، وعندما شاعت الطباعة، طبع «المجتبىٰ» ولم يعلم أهل العلم مكان وجود مخطوطة «السنن الكبرىٰ» حتىٰ ظن أنها مفقودة، وتبيّن بعد ذٰلك أن الكتاب موجود، وقد شرع الأستاذ عبد الصمد شرف الدين بطباعته في الهند.

ذكر السيوطي وغيره: أن «سنن النسائي» الذي هو أحد الكتب الستة، هي الصغرىٰ لا الكبرىٰ، صرح بذٰلك التاج ابن السبكي، فقال: وهي التي يخرجون عليها الأطراف والرجال.

و«سنن النسائي»، هو أقل الكتب الستة بعد «الصحيحين» حديثاً ضعيفاً.

وقد شرحه السيوطي شرحاً موجزاً، وشرحه السندي شرحاً موجزاً أوسع من شرح السيوطي.

٨ ـ الإمام ابن ماجه
٢٠٩ ـ ٢٧٣هـ

هو محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني، أبو عبد الله، ولد سنة (٢٠٩هـ)، وطلب علم الحديث صغيراً، ورحل في طلبه، وطاف بلاد الشام ومصر والحجاز والري والبصرة وبغداد، حتىٰ سمع أصحاب مالك والليث.

قال الخليلي: ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، روىٰ عنه علماء كثيرون، توفي سنة (٢٧٣هـ)، له مصنفات عديدة في السنن والتفسير والتاريخ.

وفي «سنن ابن ماجه» زوائد كثيرة عما ورد في الكتب الخمسة، وقد اختلف العلماء في الحكم عليها. فالحافظ المزي يرىٰ أن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة ضعيف، ولٰكن الحافظ ابن حجر يقول: إنه انفرد بأحاديث كثيرة صحيحة.

وقد شرح هٰذا الكتاب عدد من العلماء، من أهمهم: كمال الدين محمد بن موسىٰ الدميري الشافعي المتوفىٰ سنة (٨٠٨هـ) في خمسة مجلدات. كما شرحه السيوطي في كتابه «مصباح الزجاجة»، وشرح ابن الملقِّن زوائده علىٰ الخمسة في ثمانية مجلدات[1].

٩ ـ الإمام الدارمي
١٨١ ـ ٢٥٥هـ

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام بسمرقند، أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي الدارمي. كان مولده سنة (١٨١هـ).

والدارمي: نسبة إلىٰ دارم ـ بفتح الدال وكسر الراء ـ ابن مالك، بطن كبير من تميم.

وقد أثنىٰ عليه كثير من الأئمة، قال الإمام أحمد بن حنبل: «إمام»، وقال لآخر: عليك بذاك السيد عبد الله بن عبد الرحمٰن. كررها.

وقال عثمان بن أبي شيبة: أمره أظهر مما يقولون من الحفظ والبصر وصيانة النفس.

وقال أبو حاتم ابن حبان: كان من الحفاظ المتقين، وأهل الورع في الدين، فقد حفظ وجمع، وتفقَّه وصنَّف وحدَّث، وأظهر

(١) اختصرت هٰذه التراجم لأصحاب السنن الأربعة من كتاب «الحديث النبوي» للدكتور محمد بن لطفي الصباغ.

السُّنَّة في بلده، ودعا إليها، وذبَّ عن حريمها، وقمع من خالفها.

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٢٥٥هـ) يوم التروية، ودفن يوم عرفة يوم جمعة.

قال إسحاق بن خلف البخاري: كنا عند محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ فورد عليه كتاب فيه نَعْي عبد الله بن عبد الرحمٰن، فنكس رأسه، ثم رفع واسترجع، وجعل تسيل دموعه علىٰ خدَّيه ثم أنشأ يقول:

إن تَبْقَ تفجع بالأحبة كلهم ... وفناء نفسك ـ لا أبا لك ـ أفجع

قال إسحاق: وما سمعناه ينشد شعراً إلَّا ما يجيء في الحديث.

وقد اشتهرت «سنن الدارمي» عند المحدثين بـ«المسند» علىٰ خلاف اصطلاحهم، قال السيوطي في «التدريب»: و «مسند الدارمي» ليس بمسند، بل هو مرتب علىٰ الأبواب.

قال العراقي: اشتهر تسميته بـ«المسند»، كما سمّىٰ البخاري كتابه بـ«المسند» لكون أحاديثه مسندة. قال: إلَّا أن فيه المرسل والمعضل والمنقطع والمقطوع كثيراً.

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي: ووجود الأحاديث المنكرة والشاذة نادرة فيه، وله أسانيد عالية، وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري[1].

أقول: ويمتاز كتاب «سنن الدارمي» بمقدمته، التي جمعت في

(١) عن ترجمة الإمام الواردة في مقدمة «سننه» بتحقيق الأستاذ فؤاد زمرلي.

أمور السُّنَّة، ووجوب الاتباع ما لا وجود له في كتب السنن الأخرىٰ.

وقد أطال سرد الآثار والفتاوىٰ في ثلاثة مواطن:

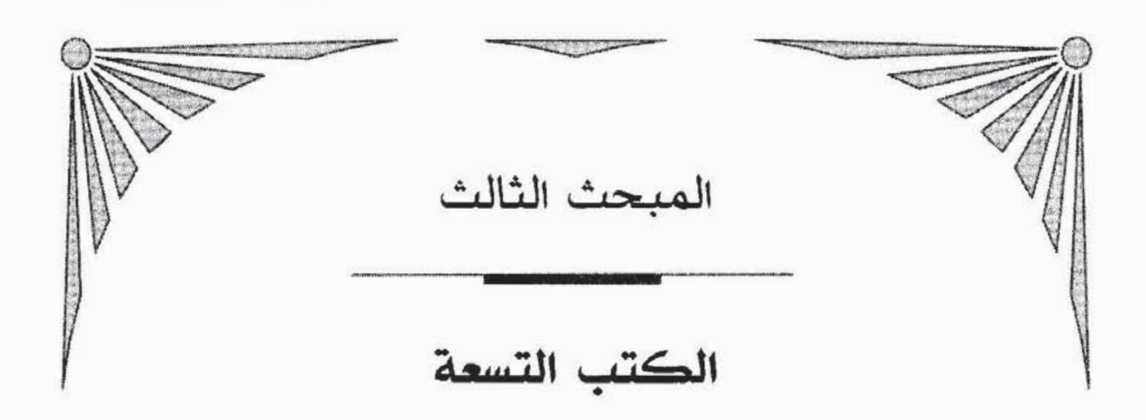
١ ـ ما يتعلق بكتاب العلم، فقد أورد في مقدمة الكتاب الأبواب الكثيرة، التي تبين مكانة العلم والعلماء والتوقي من الفتيا، وما ينبغي للعالم..

٢ ـ في كتاب الطهارة، ما يتعلق بأحكام الحيض.

٣ ـ في كتاب المواريث والفرائض.

ويعد ما أورده في هـٰذه المواطن من الزوائد علىٰ ما في الكتب الستة.





المبحث الثالث

الكتب التسعة

كيف تم اختيار هٰذه الكتب؟

١ ـ إن كتب السُّنَّة من الكثرة ـ والحمد لله ـ بحيث لا يكاد يلم بها أو يقارب، إلا المتخصص في هٰذا الفن، ولذا فقد نصح العلماء طالب العلم أن يبدأ بـ«الصحيحين»:

- «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالىٰ.
- و«الجامع الصحيح» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالىٰ.

إذ هما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالىٰ.

قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح في مقدمته: «وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز».

وقال الإمام النووي في مقدمته لـ«شرح مسلم»: «وأصح مصنف في الحديث ـ بل في العلم مطلقاً ـ «الصحيحان»، للإمامين القدوتين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات...».

ويمتاز هٰذان الكتابان ـ إضافة إلىٰ صحتهما ـ أنهما جامعان، و«الجامع» عند المحدثين ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها، من العقائد والأحكام والرقائق.. بينما تقتصر كتب السنن علىٰ أحاديث الأحكام.

٢ ـ فإذا أتقن الطالب مطالعة هٰذين الكتابين وتعرف علىٰ ما فيهما، وأحب أن يزداد من العلم، نُصح بالانتقال إلىٰ كتب السنن. وهي أربعة:

- «سنن أبي داود».
- «جامع الترمذي».
- «سنن النسائي».
- «سنن ابن ماجه».

وقد عُرِفتْ هٰذه الكتب مع «الصحيحين» باسم: «الكتب الستة» وهي المقدَّمة علىٰ ما سواها من كتب الحديث.

قال صاحب «الرسالة المستطرفة»:

«فمنها ـ أي: كتب الحديث ـ ما ينبغي لطالب الحديث البداءة به، وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها، وهي ستة..» وذكرها[١].

وقال العلامة الخولي في «مفتاح السُّنَّة».

«الكتب الستة كادت لا تغادر من صحيح الحديث إلا النزر

(١) «الرسالة المستطرفة» للعلامة محمد بن جعفر الكتاني ص(١٠).

اليسير، وهي التي عليها يعتمد المستنبطون، وبها يعتضد المناظرون، وعن مُحيَّاها تنجاب الشبه، وبضوئها يهتدي الضال، وببرد يقينها تثلج الصدور»[1].

وقال قوم من الحفاظ ـ منهم: ابن الصلاح، والنووي، والحافظ ابن حجر وغيرهم ـ: لو جعل «مسند الدارمي» سادساً كان أولىٰ.

ومنهم من جعل «الموطأ» الكتاب السادس، كما فعل ابن الأثير في كتابه «جامع الأصول»[2].

ويفهم من هٰذا أن الاتفاق قائم بين العلماء علىٰ تقديم الكتب الخمسة وهي:

١ ـ «صحيح البخاري».

٢ ـ «صحيح مسلم».

٣ ـ «سنن أبي داود».

٤ ـ «جامع الترمذي».

٥ ـ «سنن النسائي».

واختلف في الكتاب الذي يجعل سادساً، وهناك ثلاثة كتب مرشحة لذٰلك وهي:

١ ـ «سنن ابن ماجه».

٢ ـ «سنن الدارمي».

٣ ـ «الموطأ».

---

(١) «مفتاح السنة» (ص٢٨) للعلامة محمد عبد العزيز الخولي (ت١٣٤٩هـ).

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٣).

وهٰذا يفيدنا في أن هٰذه الكتب الثلاثة مقدمة علىٰ غيرها من كتب السُّنَّة، إذ لم يذكر أن أحداً رشح كتاباً غيرها لاحتلال هٰذه المنزلة.

وإذن فكتب السُّنَّة التي قدّمها العلماء علىٰ غيرها هي «ثمانية» خمسة متفق عليها، وثلاثة متممة لها.

٣ ـ فإذا أتيح لطالب العلم معرفة ما في هٰذه الكتب «الثمانية» أصبح مرشحاً للتعرف علىٰ موسوعة السُّنَّة الكبرىٰ وهي: «المسند» للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالىٰ، وبه تكمل الكتب التسعة.

وبهٰذه الطريقة، تمَّ تقديم هٰذه الكتب علىٰ غيرها، وكان هٰذا التقديم عملاً جماعياً من علماء هٰذه الأمة.. وتتابعت الأجيال علىٰ ذٰلك حتىٰ أصبح مصطلحاً، فإذا قيل: «الكتب التسعة» فهي معلومة لطالب العلم بأفرادها.

وهٰذا ما يفسر لنا اختيار هٰذه الكتب نفسها ـ دون إضافة أو نقص ـ من قبل اللجنة التي قامت بإعداد «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»[١].

مكانة الكتب التسعة:

رأينا كيف أن علماء هٰذه الأمة قد قدَّموا هٰذه الكتب علىٰ غيرها.

---

(١) لم أجد ـ بعد البحث ـ أحداً تحدث عن هٰذا المصطلح «الكتب التسعة» وكيف نشأ، وهٰذا الذي سجلته هو اجتهاد مني في الموضوع، وأرجو أن يكون صواباً.

فقد حوت هٰذه الكتب ما يزيد علىٰ ستين ألف حديث، انتقاها أصحابها من عشرات آلاف الأحاديث، بل من مئات الآلاف.. ولذا فهي حصيلة مختارة من ذٰلك «الكم» الكبير من الأحاديث، بُذِل من الجهد في استخلاصها ما الله به عليم.

ولهٰذا المعنىٰ كانت هٰذه الكتب مركز الدائرة بالنسبة إلىٰ كتب السُّنَّة، فهي تغني عن غيرها، ولا يغني غيرها عنها. وقد حوت من أحاديثه ﷺ ما فيه غنية لطالب العلم، ووفاء بحاجة العالِم، وكفاية للباحث تلبي حاجته في جميع فروع الشريعة وأحكامها، وقد قال بعضهم: إن سنن أبي داود يكفي للمجتهد ويفي بحاجته..

وأما ما سوىٰ الكتب التسعة من كتب الحديث ـ علىٰ كثرتها ـ فالصحيح فيها، إما أن يكون مخرَّجاً فيها، وإما أن يكون في صحيحها ما يقوم مقامه، أو يغني عنه علىٰ الغالب. وهٰذا لا يعني أنها قد استوعبت استيعاباً تاماً كل الأحاديث الصحيحة والحسنة، ولٰكن يمكن الجزم بأن ما فاتها نزر يسير بالنسبة لما حوته.

وللبرهان علىٰ ما ذهبت إليه في الفقرة السابقة، أقول:

إن عدد أحاديث صحيح ابن خزيمة الذي حققه الدكتور الأعظمي، هو (٣٠٧٩) حديثاً، والأحاديث الزائد فيه علىٰ الكتب التسعة هي (٢٩٦).

أي: أن الأحاديث المخرجة من أحاديثه في الكتب التسعة تزيد علىٰ ٩٠٪.

يضاف إلىٰ ذٰلك: أني بعد دراسة هٰذه الأحاديث (٢٩٦)

الزائدة، تبين لي أن الأحاديث الزائدة حقيقة، وهي التي تضيف معلومة ما، علىٰ ما في الكتب التسعة هي (٢٧) حديثاً لا غير وهٰذا يعني: أن نسبتها إلىٰ عدد أحاديث الكتاب تقل عن ١٪ وهي نسبة لا تكاد تذكر.

وهٰذا يبين لنا مكانة «الكتب التسعة» ومدىٰ شمولها واستيعابها لمعظم أحاديث السُّنَّة المطهرة.





المبحث الرابع

هـٰذا الكتاب

١ ـ كيف تم جمع هـٰذا الكتاب:

لم يكن من السهل علىٰ فرد واحد أن يقوم بجمع الكتب التسعة ـ التي سبق الحديث عنها ـ في كتاب واحد يحمل هـٰذه المواصفات المتميزة، والتي يقدمها هـٰذا الكتاب، ولـٰكن الله يسر ذٰلك وهيّأ الأسباب، ولم يدر بخلدي وأنا أخطو الخطوة الأولىٰ علىٰ طريق هـٰذا المشروع أن غايته ستكون هـٰذا العمل الكبير. ولـٰكن الله تعالىٰ بفضله أوصل إلىٰ ذٰلك.

ويحسن بي أن أروي قصة ذٰلك باختصار.

إن كثرة كتب الحديث ـ كما سبق القول ـ جعلت من الصعب علىٰ طالب العلم أن يلمَّ بها، ولذا بدأ العلماء يفكرون في الطريقة التي تقلص المساحة الواسعة التي امتدت عليها نصوص هـٰذا العلم الشريف.. فظهرت فكرة الاختصار.. فاختصر «صحيح البخاري»، واختصر «صحيح مسلم»..

كما ظهرت فكرة جمع كتابين، أو أكثر في كتاب واحد، وذهب بعضهم إلىٰ استخراج زوائد كتاب علىٰ كتاب آخر، أو علىٰ عدة كتب.

وكلها جهود مباركة تصب في الهدف العام الذي هو تقريب هٰذا العلم إلىٰ طلابه، وقد تولدت لديَّ فكرة «الجمع بين الصحيحين» عندما رأيت بُعْدَ هٰذين الكتابين ـ وهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالىٰ ـ عن أيدي عامة المسلمين، واختصاص طلاب العلم بهما، علىٰ الرغم من كثرة طبعاتهما، وكان من المتوقع أن يكون انتشارهما كانتشار الأربعين النووية بين أيدي عامة المسلمين.

وبعد النظر في أسباب ذٰلك، تبين لي أن ذٰلك كان لأسباب كثيرة:

- منها: كبر حجم الكتابين.
- تكرار الأحاديث فيهما، وهٰذا التكرار متفرق في كتاب البخاري، ومجموع في كتاب مسلم.
- طول الأسانيد وكثرتها.

وقد قام عدد من العلماء فيما مضىٰ بجمع هٰذين الكتابين، ولٰكني بعد استطلاع مخطوطات تلك «الجموع»، وجدتها لا تلبي حاجة القارئ في هٰذا الزمن.. فعزمت علىٰ القيام بهٰذا العمل، وقد يسَّر الله ذٰلك، وظهر كتاب «الجامع بين الصحيحين» في أربعة مجلدات متوسطة الحجم. تمَّ فيها حذف المكررات، وكذا الأسانيد، للاتفاق علىٰ صحة هٰذين الكتابين، كما رتبت الموضوعات ترتيباً مبتكراً يسهِّل الرجوع إلىٰ المطلوب.

ولإعطاء فكرة عن فائدة هٰذا العمل أقول: إن عدد أحاديث البخاري (٧٥٦٣)، وعدد أحاديث مسلم وفقاً لطبعة الرسالة (٧٥٦٣)

أيضاً، وهٰذا من الموافقات العجيبة، وأصبح «المجموع» (١٥١٢٦) بينما بلغ عدد أحاديث «الجامع بين الصحيحين» (٣٨٩٦) وهو ربع العدد السابق مع زيادة قليلة. وفي هٰذا ما فيه من توفير الوقت والجهد.

ولما وصل الكتاب إلىٰ أيدي القراء، لاقىٰ استحساناً من بعضهم، وكثرت الاقتراحات التي تطلب مني أن أجمع السنن علىٰ الطريقة نفسها.

وشرح الله صدري للقيام بهٰذا العمل، ولٰكني رأيت أن لا فائدة من تكرار ذكر الأحاديث التي وردت في «الصحيحين».. فجعلت الكتاب لجمع الأحاديث الواردة في السنن الخمسة والزائدة علىٰ ما في «الصحيحين».. وكان كتاب «زوائد السنن علىٰ الصحيحين».

وقد كانت لي قبل هٰذا كله رغبة في تقريب «مسند الإمام أحمد» بعض التقريب، فلما يسَّر الله إخراج «زوائد السنن» رأيت أن الأمر أصبح ميسراً لاستخراج «زوائد المسند علىٰ الكتب الستة»، ولما لم يبق من الكتب التسعة إلا «الموطأ» فقد رأيت أن أضمه إلىٰ «المسند» وبفضل من الله تعالىٰ طبع هٰذا العمل تحت عنوان «زوائد الموطأ والمسند علىٰ الكتب الستة».

وبظهور هٰذا الكتاب الأخير أصبحت الكتب التسعة بين الأيدي، قريبة المتناول، ولٰكنها موزعة في ثلاثة كتب ذات ترتيب واحد وتبويب واحد هي:

١ ـ «الجامع بين الصحيحين»[١].

٢ ـ «زوائد السنن علىٰ الصحيحين»[٢].

٣ ـ «زوائد الموطأ والمسند علىٰ الكتب الستة»[٣].

وعندها روادتني فكرة جمع هٰذه الكتب الثلاثة في كتاب واحد، توفيراً للوقت علىٰ القارئ الكريم، وكل طالب علم، ولٰكن المثبطات ـ ومنها تقدم السن، وفتور الهمة، وحجم الجهد المطلوب لإنجاز هٰذا العمل ـ جعلتني أغض النظر عن هٰذه الفكرة، لا سيما وأن الكتب الثلاثة تفي بالغرض.

ولٰكن هٰذه الفكرة لم تغب عني تماماً، وكانت تشعرني بوجودها بين وقت وآخر، وذٰلك لما يقدمه هٰذا الجمع من فوائد.

وحدث أن زارني في أحد الأيام أخ كريم ناصح، من أهل العلم بالسُّنَّة المطهرة وعلومها، وكان فيما جرىٰ فيه الحديث، الكلام علىٰ الكتب الثلاثة السابق ذكرها، فكان في تشجيعه لي وحديثه عما يؤديه جمعها من فوائد، ما شحذ همتي، وجعلني أبادر إلىٰ العمل والبدء بهٰذا المشروع القيم.

وتمَّ ـ بعونه تعالىٰ ـ ولادة: كتاب «**جامع الأصول التسعة**».

هٰذه هي قصة هٰذا الكتاب، فهو حصيلة جهود استمرت سنوات.

---

(١) صدرت الطبعة الأولىٰ منه عن دار القلم بدمشق، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٥م.

(٢) صدرت الطبعة الأولىٰ منه عن دار القلم بدمشق، عام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

(٣) صدرت الطبعة الأولىٰ منه عن دار كنوز إشبيليا في الرياض، عام ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢ ـ بيان ترتيب بحوث الكتاب:

إن طريقة العرض التي اتبعتها في هٰذا الكتاب هي نفسها التي سبق اتباعها في كتاب «الجامع بين الصحيحين» ولذا فإني أكتفي هنا بذكر ما كنت كتبته هناك، فإنه يفي بالمقصود.

قلت:

إن «صحيح البخاري» يحتوي علىٰ سبعة وتسعين كتاباً، كما يحتوي «صحيح مسلم» ـ بحسب تقسيم الإمام النووي ـ علىٰ أربعة وخمسين كتاباً[(١)].

وعلىٰ الرغم من كثرة كتب البخاري، فإن كتب مسلم لا تنضوي جميعها تحت عناوين البخاري وكتبه، الأمر الذي يزيد عدد الكتب.

ولو ذهبنا نثبت كل تلك الكتب لظلت قضية الرجوع إلىٰ الحديث في مظانه تستغرق وقتاً غير قصير من القارئ، ولظللنا تحت عناوين، بعضها كلي وبعضها جزئي.. مما لا يعطي التصور الواضح عن هٰذه الشريعة وشمولها.

يضاف إلىٰ ذٰلك، عدم اتفاق الإمامين في ترتيب الأبواب والموضوعات، فكتاب العلم الذي يحمل الرقم (٤٧) عند مسلم؛ أي: أنه في آخر الكتاب، يحمل الرقم (٣) عند البخاري، وكتاب التفسير الذي هو الكتاب الأخير عند مسلم، يتوسط كتاب البخاري،

---

(١) هٰذا مثال علىٰ ما جاء في بقية الكتب، فهي لم تتفق علىٰ طريقة عرض موحدة في عرض الأحاديث وترتيب موضوعاتها، إذا استثنينا أمراً واحداً وهو تقديم بحوث العبادات علىٰ المعاملات.

وكتاب التوحيد الذي هو آخر كتب البخاري يندرج في كتاب الإيمان عند مسلم وهو الكتاب الأول عنده.

وإزاء ذٰلك كان لا بد من وضع خطة تحقق الغرض المنشود.

وقد استغرق التفكير في وضع الخطة والعمل علىٰ إعدادها وقتاً غير يسير، وكان عليَّ ـ من أجل ذٰلك ـ أن أستعرض فهارس كثير من كتب الحديث.. وكثير من كتب الفقه.. وقد أفاد ذٰلك في ترتيب بعض الجزئيات دون الكليات.

ثم يسَّر الله تعالىٰ بفضله وضع هٰذه الخطة في صورتها الأولىٰ، وتمَّ استكمالها بعد عدة تعديلات أمكن تداركها أثناء العمل.

كان لا بد من ضم بعض هٰذه الكتب الكثيرة إلىٰ بعض، بحيث تشكل مجموعات، تشترك كل مجموعة منها في المقصد العام.

وبناء علىٰ هٰذا تمَّ تقسيم الكتاب إلىٰ عشرة مقاصد.

وتحت كل مقصد ينضوي عدد من الكتب، وقد يضم الكتاب عدداً من الفصول.

ويحسن بنا أن نعرض هٰذه المقاصد بشكل إجمالي، حتىٰ تتضح الصورة لدىٰ القارئ الكريم:

□ **المقصد الأول**: في العقيدة.

ويتناول ما ورد من الأحاديث بشأن الإسلام والإيمان، وكذٰلك ما ورد بشأن اليوم الآخر.. والبعث والحساب، والجنة والنار.. والإيمان بالقدر.

□ **المقصد الثاني**: في العلم ومصادره.

وفيه بيان منزلة العلم، وما جاء بشأن جمع القرآن الكريم وفضله.. وما جاء في تفسيره من الأحاديث.. ثم الحديث عن السُّنَّة ولزوم الاعتصام بها.

□ **المقصد الثالث**: في العبادات.

ويتناول ـ إضافة إلىٰ بحوث الصلاة والزكاة والصوم والحج ـ بحث الجهاد في سبيل الله، والذي هو ذروة سنام الإسلام، وبحث الدعاء والذكر، الذي هو لبّ العبادة، وبحث الأيمان والنذور، فالأيمان لا تكون إلّا بالله، والنذور لا تكون إلّا له سبحانه وتعالى.

وهٰكذا تأخذ هٰذه البحوث الثلاثة ـ الجهاد، والدعاء والذكر، والأيمان والنذور ـ مكانها الجدير بها، بعد أن كانت موزعة بغير نظام.

□ **المقصد الرابع**: في أحكام الأسرة.

إن أَوْلىٰ الأمور بالمعرفة بعد أمور العقيدة والعبادة، هو معرفة الأحكام المتعلقة ببناء الأسرة، وبيان قواعد التعامل بين أفرادها، فهي الخلية التي تكوّن المجتمع.

ويتناول هٰذا المقصد: أحكام الزواج والرضاع، والطلاق وأحكام مفارقة الزوجة، والنسب والوصايا والميراث.. وعلاقات الود بين أفراد الأسرة من بر للوالدين وصلة للأرحام.

وبهٰذا الجمع تمَّ اللقاء بين أحكام تربطها آصرة القرابة، وتجمعها وحدة المقصد.

كما أتيح للحكم الأخلاقي أن يأخذ مكانه إلىٰ جانب الحكم الفقهي، وهي خاصية انفرد بها التشريع الإسلامي.

□ **المقصد الخامس**: الحاجات الضرورية.

معروف أن الحاجات الضرورية التي بها يكون قوام حياة الإنسان هي: الطعام والشراب، واللباس، والدواء، والمسكن الذي يؤويه.

وهٰذا المقصد يتناول كل ما جاء بصدد هٰذه الأمور وما يتبعها.

وقد عنيت كتب الحديث بإفراد أبواب للأطعمة والأشربة واللباس والطب، ولٰكنها لم تفعل ذٰلك بشأن البيوت.

فكان لا بد من إضافة كتاب للبيوت يتناول كل ما يتعلق بها، من بناء، وأمن وحرمة، كما يتناول زينتها وأحكام التصوير التي هي مادة الزينة فيها، وكذٰلك أحكام الاستئذان، والموقف من الحيوانات والحشرات التي تكون في هٰذه البيوت أو تؤُمها.

وهٰكذا يستكمل هٰذا المقصد بناءه، وتجمع أشتاته من أماكن متفرقة لتكون وحدة موضوعية متماسكة.

□ **المقصد السادس**: في المعاملات.

ويتناول ما عرف في كتب الحديث والفقه بهٰذا الاسم، من بيع وقرض ومزارعة.. وعتق.. وهبة..

□ **المقصد السابع**: في الإمامة وشؤون الحكم.

ويمثل هٰذا المقصد الحديث عن السلطة العامة في الدولة..

وبيان مسؤولياتها، والتي منها التحقيق في الجنايات، وإقامة الحدود، ورد العدوان، والقضاء بين الناس.

□ **المقصد الثامن**: في الرقائق والأخلاق.

وفي ظل هٰذا المقصد نقرأ النصوص التي تعلم السمو في السلوك والأخلاق، وهو أمر يرتقي فوق الحق والواجب، وقد جاء الحديث عنه متأخراً لهٰذا السبب، والفريضة تقدم علىٰ النافلة..

□ **المقصد التاسع**: في التاريخ والسيرة.

ويتناول ما جاء بشأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكذا السيرة المطهرة، والشمائل الشريفة، ثم الفضائل والمناقب.

□ **المقصد العاشر**: في الفتن أعاذنا الله منها.

وبهٰذا التقسيم الذي بني علىٰ أساس الأولويات، تتضح ملامح التصور الإسلامي في ذهن القارئ وتأخذ خارطته أبعادها في فكره، وتستقر فيه معالمها واضحة جلية.

ـ فالعقيدة هي الأساس، والعلم هو النور الذي يضيء الطريق، والعبادات هي المقصود الأول من الخلق، وهٰذه كلها بحوث لها الصدارة.

ـ والأحكام أساس في ضبط شؤون الخلق، وتأتي أحكام الأسرة في المقدمة؛ لأنها تضبط شؤون الخلية الأساسية في المجتمع، وكان لا بد هنا من بحث الحاجات الضرورية التي بها قوام أفراد هٰذه الأسرة.

ـ ويأتي بعد ذٰلك دور الأحكام التي تضبط علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

ـ ثم يأتي بعده دور الدائرة الأخيرة من الأحكام، وهي التي تضبط سلطة الدولة وتنظمها، كما تضبط علاقات الأفراد بها ـ سواء أكانوا من المسلمين أو من أهل الذمة ـ وكذٰلك علاقاتها بالدول الأخرىٰ.

وبهٰذا تكون الأحكام قد أخذت مكانها وفق ترتيب منهجي..

ـ وتتبوَّأ الأخلاق مكانتها فوق مرتبة الأحكام كلها.

ـ وأخيراً يأتي دور التاريخ والسيرة والمناقب.. والفتن، وغاية هٰذا القسم الاتعاظ والاعتبار والاستفادة من الماضي لإصلاح الحاضر..

نكتفي بهٰذا القدر من الحديث عن المخطط الذي بني عليه هٰذا الجامع.

٣ ـ ملحوظات تساعد علىٰ الاستفادة من هٰذا الكتاب:

كان ذٰلك بياناً للخطة العامة في عرض الكتاب بشكل عام، ويحسن بنا أن نتعرف علىٰ طريقة العرض في كل باب، والباب: هو الوحدة الموضوعية التي تحمل عنواناً لجزئية من موضوع ما، والخطة العامة في كل باب هي:

• تقديم **أحاديث «الصحيحين»** أو أحدهما إن وجدت، ويبدأ الحديث برقمه المسلسل، ثم الرمز الذي يحدد مرجعه، ثم يأتي نص الحديث، وفي آخره يذكر رقمه أو أرقامه في كتابه الأصل، لمن رغب في مراجعته هناك، والتأكد من صحة النص بالرجوع إلىٰ المصدر.

وبما أن البخاري قد فرَّق روايات الحديث الواحد في أماكن

متعددة بعض الأحيان، فقد قام الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بذكر أرقام هٰذه الروايات عند مجيء الرواية الأولىٰ، بحيث يستطيع القارئ الوقوف علىٰ جميع هٰذه الروايات إن رغب في ذٰلك.

ورغبة مني في إفادة القارئ من هٰذا الجهد الطيب، فقد راعيت ذٰلك في عملي، فإن كانت الرواية التي اخترتها في كتابي هي الأولىٰ في الأصل، أو الوحيدة، فإني أكتفي بذكر رقمها في آخر الحديث، وإن كانت غير الأولىٰ، فإني أذكر رقم الأولىٰ بين قوسين وأضعه بعد رقم الرواية التي ذكر نصها في الكتاب هٰكذا [خ١٢٣ (٢١)] فهٰذا يعني: أن الرقم (١٢٣) هو رقم النص المذكور، وأن الرقم (٢١) هو رقم الرواية الأم التي ذكرت عندها أرقام الروايات. وبهٰذا يكون بين يدي القارئ إمكانية الرجوع إلىٰ جميع روايات الحديث.

وعندما أذكر للحديث أكثر من رواية، فإني أذكر رقم كل رواية في آخرها، وأما عندما تتكرر الروايات عند مسلم فإني لا أفعل ذٰلك؛ لأن الروايات مجموعة عند مسلم في مكان واحد.

وبعد ذكر الحديث الذي في «الصحيحين» أو أحدهما، أذكر الروايات الواردة في السنن المتعلقة به، والتي هي من الزوائد علىٰ ما في «الصحيحين» ـ إن وجدت ـ وكذٰلك الروايات الزائدة في «المسند» المرتبطة بهٰذا الحديث ـ إن وجدت ـ ويكون عند بدء هٰذه الزيادات مربع أسود (■) تمييزاً لها عن روايات الحديث نفسه المكررة في «الصحيحين» أو أحدهما، والتي تبدأ بمربع فارغ (□).

وبهٰذا تكون جميع روايات الحديث الواحد الواردة في الكتب

التسعة في مكان واحد، وفي حاشية الحديث التي تحمل رقمه أذكر أرقامه في «السنن» التي خرجته، وأرقامه في «المسند» أو «الموطأ» إن كان قد خرج فيهما أو في أحدهما.

وبهٰذا يكون التوثيق كاملاً لكل حديث: أرقامه في «الصحيحين» تذكر في آخر المتن، وأرقامه في «السنن» و«المسند» و«الموطأ» تذكر في الحاشية. وبعد ذٰلك تذكر معاني الكلمات إن وجدت، وكذا بقية التعليقات.

• وبعد ذكر أحاديث «الصحيحين»، أذكر **الأحاديث المعلقة** في البخاري إن وجدت، وفي نهاية كل نص مرجعه، وإذا كانت عدة نصوص مرجعها واحد فإني أذكره مرة واحدة عند آخرها.

وقد اخترت الحرف (خـ) هٰكذا ليكون رمزاً للأحاديث المعلقة.

• وبعد انتهاء أحاديث «الصحيحين» ومعلقات البخاري أضع في سطر مستقل ثلاث نجوم (***) لتكون فاصلاً بين أحاديث «الصحيحين» وبين غيرها.

ثم أذكر **أحاديث «السنن»** علىٰ الطريقة نفسها، وأذكر بعد كل حديث زياداته في «المسند» إن وجدت مسبوقة بالمربع الأسود.

وفي الحاشية أذكر أرقام الحديث في «المسند» و«الموطأ» إن كان قد خرِّج في أحدهما أو فيهما، كما سبق تفصيل ذٰلك.

• وعند استكمال ذكر أحاديث «السنن»، أذكر أحاديث «المسند» و«الموطأ».. كما سبق.

وهٰكذا يكون قد اجتمع في كل باب أحاديث الكتب التسعة

المتعلقة بالموضوع مستوفية جميع الروايات المرتبطة بها، وكل الأرقام الموثقة للنص.

• **وقد ذكرت عند نهاية كل حديث درجته** من حيث الصحة والضعف وغير ذٰلك، باستثناء أحاديث «الصحيحين» وذٰلك أخذاً من المصادر الآتية.

ـ أما أحاديث السنن الأربعة، فقد عهد «مكتب التربية العربي لدول الخليج» إلىٰ فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ببيان درجة أحاديث هٰذه السنن من حيث الصحة والضعف وغير ذٰلك، وإني أثبت عند نهاية كل حديث ما قاله باختصار. وإذا كان هناك قول آخر لمؤلف الكتاب أو غيره فإني أذكره أيضاً.

ـ وأما «سنن الدارمي»، فقد قام الأستاذ حسين سليم أسد الداراني محقق الكتاب ببيان درجة أحاديثه، وقد وضعت قوله إثر كل حديث انفرد به الدارمي.

ـ وأما أحاديث «مسند الإمام أحمد»، فقد تكلم فضيلة الشيخ شعيب الأرناؤوط في طبعة «مؤسسة الرسالة» علىٰ هٰذه الأحاديث وبيَّن درجتها، وعن هٰذه الطبعة نقلت ما قاله الشيخ شعيب.

ـ وأما أحاديث «الموطأ» فقد اعتمدت فيها علىٰ تخريج فضيلة الشيخ عبد القادر الأرناؤوط رَحِمَهُ اللهُ في تحقيقه لكتاب «جامع الأصول» في طبعته الثانية[1]. وهناك بعض الأحاديث التي لم يتكلم عليها.

---

(١) هٰذا ولا بد من الإشارة هنا: إلىٰ أن ما انفرد به «الموطأ» من الأحاديث والآثار عن الكتب الخمسة في كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ يقارب (٦٠٠). =

• الأصل في هٰذا الكتاب أن يذكر الحديث مرة واحدة، وذٰلك للتخلص من التكرار، وعندما يشتمل الحديث علىٰ أكثر من موضوع، فإني أذكره في المكان الذي سيق الحديث من أجله، أو حيث الموضوع الرئيس فيه، ثم أحيل عليه في الأماكن الأخرىٰ مستفيداً من الرقم المسلسل لأحاديث الكتاب.

• قد يرد الحديث في «المسند» مشتملاً علىٰ عدة نصوص، لاشتراكها في السند، فيكون العطف علىٰ النص الأول بلفظ: «وقال» ثم يورد النص، وفي هٰذه الحال ألحق كل نصٍّ ببابه، وأذكر رقم الحديث عند كل منها.

• وردت أحاديث في «المسند» هي من رواية عبد الله ابن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ أو من وجاداته ـ وهي الأحاديث التي وجدها عبد الله بخط أبيه، ولم يكن قد سمعها منه أو قرأها عليه ـ وقد وضعت عند بدء كل حديث منها الحرف (ع) إشارة إلىٰ ذٰلك. وقد بلغ عددها (١٠٦) أحاديث فيما انفرد به «المسند» عن الكتب الثمانية.

٤ ـ بيان الطبعات التي اعتمدت في هٰذا الجمع:

يحسن بي أن أبيِّن طبعات الكتب التي اعتمدت في هٰذا

= بينما كان ما انفرد به «الموطأ» عن الكتب الثمانية بحسب احصائيتي في كتاب «زوائد الموطأ والمسند علىٰ الكتب الستة» هو (٩٦٤) حديثاً وأثراً.

والأصل أن تكون الزيادة الأولىٰ أكبر من الثانية، ولعل السبب في هذا النقص: أن الإمام ابن الأثير لم يرجع في جمعه إلىٰ الأصول، وإنما اعتمد علىٰ جمع «رزين» رحمهما الله وأجزل ثوابهما. وهٰذا ما يضع إشارة استفهام حول استيعاب «جامع الأصول» لكل الأحاديث التي وردت في الكتب التي جمعت فيه.

الجمع، إذ قد يختلف ترقيم الأحاديث من طبعة إلىٰ أخرىٰ.

١ ـ «صحيح البخاري»: طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، حققه وصحح تجاربه: الأستاذ محب الدين الخطيب، ورقّم أحاديثه: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبلغ عدد أحاديثه (٧٥٦٣).

٢ ـ «صحيح مسلم»: طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وهو الذي قام بترقيمه، وبلغ عدد أحاديثه: (٣٠٣٣).

٣ ـ «سنن أبي داود»: تحقيق: الشيخ محيي الدين عبد الحميد، بلغت أحاديثه (٥٢٧٤)، وقد اعتمد الترقيم نفسه الأستاذان عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد في طبعهما للكتاب.

٤ ـ «جامع الترمذي»: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، حقق الجزأين الأول والثاني: أحمد محمد شاكر، وحقق الجزء الثالث: محمد فؤاد عبد الباقي، وحقق الجزأين الرابع والخامس: كمال يوسف الحوت، وبلغت أحاديثه (٣٩٥٦)، وقد ألحق المحقق في آخره أحاديث استدركها من تحفة الأحوذي كانت ساقطة من هٰذه الطبعة، وهي عشرة أحاديث، وقد وضعتها في أبوابها، وأشرت إليها برمز [ت ملحق].

٥ ـ «سنن النسائي»: طبعة دار المعرفة، بيروت، طـ٣ سنة ١٤١٤هـ، بتحقيق: مكتب التراث العربي، وعليه شرح السيوطي وحاشية السندي، وقد بلغت أحاديثه (٥٧٧٤).

٦ ـ «سنن ابن ماجه»: طبعة دار إحياء التراث العربي، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وبلغت أحاديثه (٤٣٤١).

٧ ـ «سنن الدارمي»: طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، طـ١ سنة ١٤٠٧هـ، بتحقيق: الأستاذين فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، وبلغت أحاديثه (٣٥٠٣)، وقد قمت بمقارنة هٰذا التحقيق بتحقيق آخر قام به الدكتور مصطفىٰ البغا، وطبعته دار القلم بدمشق، وذٰلك للتأكد من بعض النصوص، وقد اعتمدت أرقام طبعة الزمرلي والسبع.

ثم صدرت طبعة أخرىٰ لهٰذا الكتاب بتحقيق: الأستاذ حسين سليم أسد الداراني، عن دار المغني، وقد قارنت الأحاديث التي انفرد بها الدارمي عن الكتب الثمانية، وعدَّلت أرقامها تبعاً لترقيم هٰذه الطبعة.

٨ ـ «الموطأ»: طبعة دار الفكر، علق عليه: الأستاذ سعيد اللحام، بلغت أحاديثه (١٨٩١)، وقد تمت مقارنة نصوص هٰذه الطبعة مع طبعة دار زمزم بإشراف: محمد فؤاد عبد الباقي.

٩ ـ «مسند الإمام أحمد»، طبعة مؤسسة الرسالة، بإشراف: الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقد بلغت أحاديثه (٢٧٦٤٧)، يضاف إليها (٩٢) حديثاً وضعت تحت الرقم (٢٤٠٠٩)، وهي الأحاديث المستدركة من مسند الأنصار، وبهٰذا أصبح المجموع (٢٧٧٣٩).

وبعد إرسال الكتاب إلىٰ «المكتب الإسلامي» لطباعته، ظهرت طبعة جديدة لـ «المسند» عن «دار المنهاج» في جدة بإشراف: الدكتور أحمد محمد عبد الكريم، وجاء في مقدمتها:

«وقد منَّ الله علينا بإتمام نص «المسند»، واستدراك الأحاديث التي سقطت من جميع النسخ المطبوعة، بما في ذٰلك طبعة «مؤسسة الرسالة»، وهي أحسن طبعات «المسند» التي ظهرت قبل طبعتنا هٰذه،

وقد بلغ تعداد السقط من تلك الطبعات في موضع واحد أكثر من مائة حديث، وهي الأحاديث من (٢٤٣٩٦) إلىٰ (٢٤٥٠٥) من طبعتنا هٰذه، وبلغ السقط عشرة أحاديث في موضعين آخرين من (١١٢٤٥) إلىٰ (١١٢٥٤)، ومن (٣٠٣٨) إلىٰ (٣٠٤٧).اهـ.

أقول: وبعد دارسة هٰذه الأحاديث المستدركة في طبعة «دار المنهاج» تبيَّن لي أنها من مكررات «المسند» باستثناء سبعة أحاديث، أربعة منها انفرد بها الإمام أحمد عن الكتب الثمانية، وهي ذوات الأرقام: (٣٠٤٣) (٣٠٤٥) (١١٢٤٨) (١١٢٥٣)، وقد تمَّ وضع هٰذه الأحاديث وفقاً لموضوعاتها في هٰذا الكتاب، وجاءت أرقامها المسلسلة فيه كالآتي: (٣٢٢٣م) (٦٨٥١م) (٥٤١٢م) (٦٥٨٢) وبينت عند كل حديث منها أنه من طبعة «دار المنهاج».

وأما الثلاثة الأخرى، وهي ذوات الأرقام (٣٠٤٠) (٣٠٤٢) (١١٢٥٤) فالأول والثاني أخرجهما البخاري، والثالث أخرجه الدارمي، وقد أشير إليها عند الأرقام (١٥٧٠٤) (١٤٧٠٦) (١٠٣٨٥).

وبهٰذا تكون أحاديث «المسند» مستوفاة في هٰذا الكتاب وفقاً لآخر طبعات «المسند» والحمد لله رب العالمين.

٥ ـ معلومات إحصائية:

إن مشروع «تقريب السنة» الذي جمعتُ كتبه الثلاثة الأولىٰ في هٰذا الكتاب، أتاح لنا أن نقف علىٰ معلومات إحصائية لم تكن متوفرة قبل ذٰلك.

١ ـ أحاديث «الصحيحين»:

بلغت أحاديث البخاري (٧٥٦٣).

وبلغت أحاديث مسلم ـ وفقاً لطبعة الرسالة ـ (٧٥٦٣)، وهو مماثل لعدد أحاديث البخاري وهٰذا من عجيب الموافقات، وبلغت وفقاً لترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) وذٰلك لأنه يعد الروايات المتعددة للحديث الواحد حديثاً واحداً، وهـٰذا يعني: أن عدد الأحاديث المكررة عند مسلم هي (٣٥٣٠).

وعلىٰ هٰذا فمجموع أحاديث «الصحيحين» هو (١٥١٢٦)، وقد بلغ تعدادها في «الجامع بين الصحيحين» (٣٨٩٦)، وهٰذا الرقم يعدل ربع الرقم الذي قبله.

وبلغ عدد الأحاديث المتفق عليها (١٨٧٣).

- وانفرد الإمام البخاري بـ (٨٠١).
- وانفرد الإمام مسلم بـ (١٢٢٢).

٢ ـ أحاديث «السنن الخمسة»:

بلغ عدد أحاديث «السنن الخمسة» مجموعة (٢٢٨٤٨)، وبعد حذف المكرر منها ـ وهو المخرج في أكثر من كتاب منها ـ أصبح عددها (١٠٣٤٤).

- خرج في «الصحيحين»، أو أحدهما (٢٦٥٦).
- وما خرج من الأحاديث في أكثر من كتاب منها (٢٠٨٦).
- وانفرد أبو داود بـ (١٣١٣).
- وانفرد الترمذي بـ (٩٧٣).
- وانفرد النسائي بـ (٦٠٦).
- وانفرد ابن ماجه بـ (١٣٣٥).

- وانفرد الدارمي بـ (١٣٧٥).

٣ ـ أحاديث «الموطأ»:

بلغت أحاديث الموطأ وفقاً للإحصائية التي أمكن الحصول عليها من خلال هٰذا العمل: (١٧٤٠) حديثاً وأثراً. وجاء تفصيلها كالتالي:

- (٦١٤) حديثاً خرجت في «الصحيحين» أو أحدهما، بغض النظر عن كونها في «الموطأ» مسندة، أو مراسيل، أو بلاغات.
- (١٣٦) حديثاً خرجت في «السنن الخمسة».
- (٢٤) حديثاً خرجت في «المسند».
- (٩٦٦) حديثاً انفرد بها الإمام مالك عن الكتب الثمانية، وأكثرها من الآثار.

٤ ـ أحاديث «مسند الإمام أحمد»:

بلغت أحاديث «المسند» بحسب طبعة مؤسسة الرسالة (٢٧٦٤٧)، يضاف إليها (٩٢) حديثاً وضعت تحت الرقم (٢٤٠٠٩)، فأصبح المجموع (٢٧٧٣٩).

وأما تفصيلها فهو كالتالي:

أما أحاديث «المسند» ـ دون المكرر ـ فقد بلغت (٩٥٦٦)، وهي من حيث التفصيل كالآتي:

- (٣١١٥) حديثاً، خرجت في «الصحيحين» أو أحدهما.
- (٢٩٠٥) حديثاً، خرجت في «السنن الخمسة» و«الموطأ».
- (٣٥٤٦) حديثاً، انفرد بها «المسند» عن الكتب الثمانية.

وهٰذه الإحصائية أضعها لأول مرة بين الأيدي، وما أظنني

سبقت إليها، والناظر فيها يستطيع التوصل إلىٰ الأمور التالية:

- إن معظم أحاديث «الصحيحين» موجودة في «المسند»، إذ الموجود منها فيه هو (٣١١٥) من أصل (٣٨٩٦)؛ أي: الأحاديث التي هي في «الصحيحين» أو أحدهما، ولم تذكر في «المسند» هي (٧٨١)، وهي أقل من خمس العدد الإجمالي في «الجامع بين الصحيحين».
- إن حجم التكرار كبير في «المسند»، إذ بلغ عدد أحاديثه دون تكرار (٩٥٦٦)، بينما العدد الكامل (٢٧٧٣٩)، والعدد الأول يعدل ثلث العدد الثاني مع زيادة قليلة.

٥ ـ أحاديث الكتب التسعة:

إن عدد أحاديث الكتب التسعة وفقاً لترقيم الطبعات التي سبق ذكرها هو: (٦٧٤٥٣).

وبلغ عدد أحاديث هٰذا الجامع، بما فيه الأحاديث المعلقة في البخاري هو (١٦٦٤٦)، وقد بلغت الأحاديث المعلقة (٣١٥).

وإذا نظرنا إلىٰ مجموع أحاديث هٰذا الجامع، وجدناها أقل من ربع الرقم الأول الذي هو مجموع أحاديث هٰذه الكتب.

إن هٰذه النتيجة الرقمية تبين كم وفَّر هٰذا العمل علىٰ القارئ من وقت، وأمر آخر هو توفير الجهد الذي يبذل لجمع مادة الموضوع الواحد في مكان واحد، وهٰذا إنما يقدره حق قدره الباحثون.

٦ ـ هٰذا الكتاب:

والخلاصة، فإن هٰذا الكتاب يجمع بين دفتيه «الكتب التسعة»

مستوفياً كل أحاديثها، وكل حديث يأخذ مكانه إما بنصه، أو بذكر رقمه إن كان مكرراً، أو مخرَّجاً في أكثر من كتاب. وأقول مقتبساً قول الحميدي في «جمعه للصحيحين»: **«ولم نُخِلَّ بكلمة فما فوقها تقتضي حكماً، أو تفيد فائدة»**.

وأختم فأقول: إن هٰذا العمل جهد فردي لم يشاركني فيه أحد، وكل عمل فردي عرضة للنقص والخطأ، ولٰكني بذلت جهدي واستفرغت طاقتي حرصاً علىٰ أن يكون هٰذا العمل أقرب ما يكون إلىٰ الصواب، واجتهدت في تحسينه ما أمكنني، عملاً بوصيته ﷺ: **(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)**.

وإذا كان هناك نقص أو خطأ ـ وهٰذا طبيعة العمل البشري ـ فإني لم أقصد إليه، ولم آلُ جهداً في ألَّا يكون، وأرجو من الله تعالىٰ أن يغفره لي، ومن اطلع علىٰ شيء من ذٰلك، فالمرجو منه أن يرسله إليَّ أو إلىٰ الدار الناشرة لتداركه شاكراً له سعيه.

٧ ـ روافد ومكملات:

هٰذا، وقد يكون من المفيد البيان: أن لهٰذا الكتاب روافد ومكملات سبقت ظهوره، وهي كتب متممة له:

أولها: كتاب «زوائد ابن خزيمة وابن حبان والمستدرك علىٰ الكتب التسعة»، ويقع في ثلاثة مجلدات.

الثاني: كتاب «زوائد الأحاديث المختارة علىٰ الكتب التسعة» للضياء المقدسي، وهو في مجلد واحد، علماً بأن أصله (١٣) جزءاً في سبع مجلدات.

الثالث: كتاب «زوائد السنن الكبرىٰ للبيهقي علىٰ الكتب الستة»، وهو في ثلاثة مجلدات.

وصدرت جميعها علىٰ «المكتب الإسلامي»، وتحمل الترتيب والتبويب نفسه المتبع في كتابنا هٰذا «جامع الأصول التسعة».

وبهٰذا يصبح مجموع ما قدَّمه «مشروع تقريب السُّنَّة المطهرة» أربعة عشر كتاباً، هي أُمات كتب السُّنَّة.

فالحمد والشكر لله علىٰ ما يسَّر، راجياً منه القبول والعفو عن الخطأ والنسيان والتقصير.

هٰذا، وفي نهاية هٰذه المقدمة، أرىٰ من واجبي أن أتقدم للمكتب الإسلامي، ومكتب التحقيق فيه، بجزيل الشكر وجميل العرفان على ما بذلا من جهد في إخراج هٰذا الكتاب بالشكل اللائق الذي يتناسب مع مكانة الموضوع. ولقد كان في صبرهم علىٰ العمل وبذل الجهد في سبيل الوصول إلى الوضع الأمثل، ما أرجو الله تعالىٰ أن يجعله في ميزان حسناتهم، إنه نعم المسؤول.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد النبي الأمي وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بيان الرموز والمصطلحات

الرمز	البيان
ق	للدلالة علىٰ أن الحديث متفق عليه بين البخاري ومسلم.
خ	للدلالة علىٰ أن الحديث رواه البخاري.
م	للدلالة علىٰ أن الحديث رواه مسلم.
خـ	للدلالة علىٰ أن الحديث معلق عند البخاري.
د	للدلالة علىٰ أن الحديث عند أبي داود في «سننه».
ت	للدلالة علىٰ أن الحديث عند الترمذي في «جامعه».
ن	للدلالة علىٰ أن الحديث عند النسائي في «سننه».
جه	للدلالة علىٰ أن الحديث عند ابن ماجه في «سننه».
مي	للدلالة علىٰ أن الحديث عند الدارمي في «سننه».
٥	هٰذا الرقم للدلالة علىٰ أن الحديث مروي في «السنن الخمسة».
٤	هٰذا الرقم للدلالة علىٰ أن الحديث مروي في «السنن» عدا الدارمي.
٣	هٰذا الرقم للدلالة علىٰ أن الحديث مروي عند الثلاثة (د، ت، ن).
(...م)	هٰذا الشكل وهو وجود (م) بعد الرقم للدلالة علىٰ التكرار.
ط	للدلالة علىٰ أن الحديث في «الموطأ».
حم	للدلالة علىٰ أن الحديث في «المسند».
ع	للدلالة علىٰ أن الحديث من رواية عبد الله ابن الإمام أحمد، أو من وجاداته.
م..م/ الباب	هٰذا الشكل للدلالة علىٰ مكان الأحاديث المكررة عند الإمام مسلم، والمثال علىٰ ذٰلك: م١٥٧م/ العلم ١١. فالميم الأولىٰ: هي رمز مسلم، و(١٥٧) هو الرقم المسلسل لمسلم حيث الحديث ورواياته المتعددة. والميم الثانية: لبيان أن المقصود هو الرقم المكرر لهٰذا الحديث، وذٰلك لأن مسلماً يفرد بعض روايات الحديث، فيضعها في باب آخر غير الباب الذي ورد فيه أصل الحديث لعلاقة ما. ولبيان مكان هٰذه الرواية لا بد من ذكر الكتاب. وفي المثال السابق يرجع إلىٰ كتاب العلم، وينظر في الرقم (١١) في مسلسل هٰذا الكتاب، وعندها نجد الرواية المطلوبة.
الأرقام:	بالنسبة للأرقام التي جاءت في آخر الأحاديث التي انفرد بها الإمام أحمد، فالرقم الأول منها هو رقم الحديث المذكور في هذا الكتاب.